Journal of Alasmarya University
Volume 18, June 2013

مجلة الجامعة الأسمرية
المجلد الثامن عشر، يونيو 2013

ما يجوز للشاعر إذا اضطرَّ

أ. علي محمد بن ناجي*

الحمد لله وكفى، وصلَّى الله وسلَّم على عباده الذين اصطفى، وبعد:

فيعتبر موضوع الضَّرورات الشِّعريَّة من الموضوعات الهامَّة في اللغة والنَّحو، لذلك اهتمَّ به النُّحاة القدامى والمحدثون، وأولَوه عناية كبيرة، وعلى رأسهم إمام النُّحاة سيبويه (ت180هـ)، حيث أفرد له باباً في كتابه سمَّاه: (هذا باب ما يحتمل الشِّعر)[1]، وذكر النَّديم أنَّ المبرِّد (ت285هـ) ألَّف كتاباً مستقلاً للضرورات الشِّعريَّة سمَّاه: (ضرورة الشِّعر)[2]، واستقصى كثير من النُّحاة الضرورات في كتبهم، ومنهم ابن السَّرَّاج (ت316هـ) في كتاب أصول النحو[3]، وأبو سعيد السِّيرافيِّ (ت368هـ) في شرحه لكتاب سيبويه[4]، وعلي بن سليمان الحيدرة (ت599هـ) في كتابه كشف المشكل في النحو[5]، وأبو حيان (ت745هـ) في ارتشاف الضرب[6]، والسيوطيُّ (ت911هـ) في همع الهوامع[7] وغيرهم،

* الجامعة الأسمرية، كلية العلوم الشرعية، مسلاتة.

1- انظر: الكتاب: 26/1.
2- الفهرست: ص65.
3- ص 435/3
4- 95/2.
5- ص686.
6- 2377/5.
7- 332/5.

ناهيك عمَّن ألَّفوا فيها كتباً مستقلَّة شملت أنواع الضرورات، وبسطت الحديث حولها، واستوعبت كمّاً هائلاً من الشَّواهد الشِّعريَّة لكل نوع منها، ومنهم أبو عبد الله محمد بن جعفر التَّميميّ القزَّاز القيرواني (ت412هـ) صاحب كتاب (ضرائر الشعر) أو كتاب ما يجوز للشَّاعر في الضرورة، اهتمَّ فيه بالضَّرورات التي تجوز للشّاعر مما يدخل في علوم اللغة والنحو دون غيرها من الضرورات، وابن عصفور (ت663هـ) صاحب كتاب (ضرائر الشِّعر)، وهو من أهمِّ ما أُلِّف في هذا الموضوع؛ لاحتوائه على كثير من الضرورات الشِّعرية، وغزارة شواهده، ودقَّة ترتيبه، وحسن عرضه، ومنهم محمود شكري الآلوسي صاحب كتاب (الضرائر وما يجوز للشاعر دون النَّاثر) كلٌّ هذه المصادر تناولت عيوب الوزن والقافية، وما قد يلجأ إليه الشَّاعر من ضرورات لغوية لإقامتها.

وقد أدركْتُ أهميَّة هذا الموضوع، فجمعت عنه ما أمكنني جمعه، رغبة في فهمه، والإحاطة بكنهه، متناولاً إيَّاه في ثلاثة مباحث، سائلاً الله أن ينفع به، إنَّه على ما يشاء قدير.

المبحث الأوَّلُ: الضرورة لغةً واصطلاحاً

الضرورة لغة

الضَرُورَة بفتح فضم من الإضرار: الحاجة الشديدة والمشقَّة والشِّدَّة التي لا دافع لها، وتجمع على ضرائر وضرورات، قال ابن منظور: «... ورجل ذو ضارورة أو ضرورة، أي: ذو حاجة، وقد اضطر إلى الشَّيء أي أُلجئ إليه ... الليث: الضرورة اسم لمصدر الاضطرار، تقول: حملتني الضرورة على كذا وكذا، وقد اضطُرَّ فلان إلى كذا وكذا»[8].

الضرورة اصطلاحاً

أن يرتكب الشاعر مالا يجوز في الاختيار، وعرَّفها الآلوسيُّ بأنَّها: «ما وقع

8- لسان العرب، تحقيق عبد الله الكبير وآخرَين، دار المعارف، القاهرة، مادة (ضرر).

في الشعر ممَّا لا يقع في النثر، سواء كان عنه مندوحة أم لا »[9]، وقد ذهب بعض النحاة إلى جواز اللجوء إلى الضرورة في سعة الكلام، أي وإن لم يكن الشاعر مضطراً؛ لأنَّ الشعر ساغت فيه الضرائر وأُلِفتْ، ومن ذلك الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالجارِّ والمجرور في قوله[10]:

كَمْ بِجُودٍ مُقْرِفٍ نَالَ العُلَى وكَرِيمٍ بَخْلُهُ قَدْ وَضَعَه

حيث يمكنه ترك الفصل بالجارِّ والمجرور بين (كم) الخبرية و(مقرفٍ) برفعِ مقرف على الابتداء، أو بنصبها على التمييز، ومن المعروف أنَّ هذا الفصلَ غير جائز عند البصريين، وقد حمل الأنباري رواية الجرِّ في البيت على الشذوذ[11]، وذهب أبو حيَّان والأشموني إلى أنَّ ذلك ممّا يختصُّ بجوازه الشِّعر[12].

ومن الذين يرون جوازَ ارتكابِ الضرورةِ الشعريَّةِ على الإطلاق ابن جني، وأبو حيَّان، وابن هشام[13]، وكذلك ابن عصفور حيث يقول: « اعلم أنَّ الشِّعر لمّا كان كلاماً موزوناً يخرجه الزيادة فيه والنقص منه عن صحَّة الوزن، ويحيله عن طريق الشِّعر، أجازت العرب فيه ما لا يجوز في الكلام، اضطرُّوا إلى ذلك أو لم

9- الضرائر لمحمود شكري الآلوسي، شرح محمد بهجة الأثري، المطبعة السلفية بمصر، القاهرة 1341، ص6.

10- من الرمل، منسوب لأنس بن زنيم في الدرر اللوامع 513/2، ولأبي الأسود في كشف المشكل ص444، وغير منسوب في: الكتاب: 167/2، والهمع: 82/4، والارتشاف: 2377/5، وشرح الأشموني: 156/4، والشاهد فيه جرُّ (مقرفٍ) بالإضافة إلى (كم) مع الفصل بينهما بالجارِّ والمجرور (بجود).

11- انظر: الانصاف في مسائل الخلاف، للأنباري، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، طبعة 1998 م، 1/ 303-307.

12- انظر: ارتشاف الضرب، تحقيق د. رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1998م، 2377/5، وشرح الأشموني، تحقيق د. عبد الحميد السيِّد محمد، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، 157/4.

13- انظر: همع الهوامع للسيوطي، تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، طبعة2001، ص332/5.

يضطرُّوا إليه؛ لأنَّه موضع أُلِفتْ فيه الضرائر»[14]. وذهب ابن مالك[15] إلى أنه يجوز للشاعر اللجوء للضرورة إذا لم يجد عنها مندوحة، بحيث لا يمكنه الإتيان بعبارة أخرى، وبناءً على ذلك استدلَّ على أنَّ

الألف واللام في (الترضى) من قول الشَّاعر[16]:

مَا أَنْتَ بِالحَكَمِ التُرْضَى حُكُومَتُهُ وَلَا الأَصِيْلِ وَلَا ذِي الرَّأيِ وَالجَدَلِ

و(اليُجدَّع) من قول الآخر[17]:

يَقُولُ الخَنَا وَأَبْغَضُ العُجْمِ نَاطِقاً إِلَى رَبِّنَا صَوْتُ الحِمَارِ اليُجدَّع

و(اليَرُوحُ) من قوله[18]:

مَا كَاليَرُوحُ وَيَغْدُو لَاهِياً مَرِحاً مُشَمِّراً يَسْتَدِيْمُ الحَزْمَ ذُو رَشَدِ

14- ضرائر الشعر لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ص13.

15- انظر: شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق عبد الرحمن السّيِّد ومحمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط1، 1990م، 201/1.

16- من البسيط، منسوب للفرزدق في: الخزانة: 32/1، وشرح التصريح: 32/1، والانصاف: 521/2، وضرائر الآلوسي: ص302، وغير منسوب في: همع الهوامع: 294/1، وشرح التسهيل: 201/1، وأوضح المسالك: 17/1، 118، وشرح الأشموني: 196/1، وشرح ابن عقيل: 157/1، والارتشاف: 2451/5، والدرر اللوامع: 166/1، والشاهد فيه (الترضى) حيث أدخل الموصول الاسمي على الفعل المضارع، وهو قليل. انظر: المعجم المفصّل لشواهد النحو الشّعريّة: 247/1.

17- من الطويل، منسوب لذي الخرق الطهوي في: الدرر: 167/1، والمقاصد النحوية: 281/1، وضرائر الآلوسي: ص301، وغير منسوب في: الخزانة: 31/1، 482/5، وشرح التسهيل: 201/1، والانصاف: 151/1، ومغني اللبيب: 92/1، والهمع: 294/1، والشاهد فيه (اليجدع) حيث وصل (ال) بالفعل المضارع تشبيهاً له بالصفة؛ لأنه مثلها في المعنى، وهذا ضرورة عند النحويين.

18- من البسيط، غير منسوب في: الخزانة: 32/1، وشرح التسهيل: 201/1، والدرر: 167/1، والهمع: 294/1، وضرائر الآلوسي: ص302، والشاهد فيه (اليروح) حيث وصل (ال) بالفعل المضارع.

و(البُرَى) في قول الآخر[19]:

وَلَيْسَ البُرَى لِلْخِلِّ مِثْلَ الذِي يَرَى لَهُ الخِلُّ أهْلاً أنْ يُعَدَّ خَلِيلاً

استدلَّ على أنّها اسم موصول بمعنى (الذي)؛ وذلك لاختصاص الألف واللام التي للتعريف بالدخول على الأسماء، كاختصاص حرف التنفيس بالدخول على الفعل، فكما لا يدخل حرف التنفيس على الاسم، لا يدخل حرف التعريف على الفعل، عليه فيجب اعتبار الألف واللام في (الترضى) و(اليجدع) و(اليروح) و(اليرى) أسماءً موصولة وليست حرف تعريف، ولو افترضنا حرفيَّتها لحملنا ذلك على الضرورة، وابنِ مالك ينفي ذلك قائلاً: «وعندي أنَّ مثلَ هذا غيرُ مخصوص بالضَّرورة؛ لتمكُّنِ قائل الأوَّل أن يقول:

ما أنت بالحَكَم المرضى حكومَتُه

ولتمكُّن الثَّاني من أن يقول: إلى ربِّنا صوتُ الحمار يُجدَّع

ولتمكُّن الثَّالث من أن يقول: ما مَنْ يروح

ولتمكُّن الرَّابع من أن يقول: وما من يرى

فإذا لم يفعلوا ذلك مع استطاعته ففي ذلك إشعار بالاختيار وعدم الاضطرار»[20].

وتعقَّبه أبو حيَّان بقوله: «لا خلاف نعلمه أنَّ وصل (أل) بالمضارع يختصُّ بالشِّعر»[21]، وذكر ناظر الجيش أنَّ وصل (أل) بالمضارع اضطراراً لا اختياراً، وأن الذي ذكره ابن مالك مبني على تفسيره للضرورة، فهي عند جمهور النحاة ما جاء في الشِّعر ولم يجئ في الكلام، اضطر إليه الشَّاعر أو لم يضطر، والضرورة عنده ما

19- من الطويل، غير منسوب في: الخزانة: 32/1، وشرح التسهيل: 201/1، وضرائر الآلوسي: ص302، والشاهد فيه (اليرى) حيث وصلت (ال) بالفعل المضارع ضرورة، وهذا من أقبح الضرورات. انظر: معجم الشواهد: 666/2.

20- شرح التسهيل: 202/1.

21- التذييل والتكميل لأبي حيان، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط1، 2000م: 65/3.

يضطرُّ إليه الشَّاعر، أمّا غيره فلا ضرورة فيه[22].

وقد اعترض الدَّماميني على ما ذهب إليه ابن مالك بأنَّ ذلك يُفضي إلى عدم تحقُّق الضرورة؛ لقدرة الشّاعر على تغيير الأبيات والتراكيب، وأنَّه قلَّما يتحقّق تركيب لا مندوحة عنه، وذهب إلى تأييد الجمهور في تعريف الضّرورة بأنَّها: «ما لم يرد ارتكابه إلا في الشِّعر، وذلك أعمُّ من أن تكون للشاعر عنه مندوحة أو لا»[23].

أما ابن فارس فقد ذهب إلى أبعد ممّا ذهب إليه ابن مالك، فذكر أنَّ الشُّعراءَ أمراءُ الكلام، لهم أن يمدُّوا ويقصروا، ويقدِّموا ويؤخِّروا، ويشيروا ويختلسوا ويستعيروا، ولكنّه أبى أن يقبل لحنهم فقال: «فأمّا لحنٌ في إعراب أو إزالةُ كلمة عن نهج صواب فليس لهم ذلك، ولا معنى لقول من يقول: إنَّ للشَّاعر عند الضَّرورة أن يأتي في شعره بما لا يجوز، ولا معنى لقول من قال[24]:

ألم يأتيْكَ والأنباءُ تنمي .....

وهذا وإن صحَّ وما أشبهه ... فكلُّه غلط وخطأ، وما جعل الله الشُّعراء معصومين يُوَقُّون الخطأ والغلط، فما صحَّ من شعرهم فمقبول، وما أَبْتْه العربية وأصولها فمردود ...»[25]، ونقل عنه السيوطي ما يفيد ذمَّه لتجويز اللجوء للضرورة الشِّعرية تجويزاً مطلقاً فقال: «وذمَّه ابن فارس مطلقاً فقال: ما رأينا أميراً أو ذا شوكة أكرم شاعراً على ارتكاب ضرورة، فإمَّا أن يأتي بشعر سالم أو لا

22- شرح التسهيل لناظر الجيش، تحقيق د. علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 690/2، 691.

23- شرح مغني اللبيب المسمّى بالمزج، تحقيق عبد الحافظ حسن مصطفى العسيلي، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 2008، ص280.

24- من الوافر، لقيس بن زهير في: الدرر: 162/1، وغير منسوب في: الخزانة: 359/8، وأسرار العربية ص108، والانصاف: 30/1، والارتشاف: 2387/5، والمقرب: 73، 278، والكتاب: 316/3، والهمع: 179/1، والشاهد فيه (ألم يأتيك) حيث أثبت الياء للضرورة الشّعرية، ويروى: (وهل أتاك) و(ألم يأتك) و(ألم يبلغك) ولا شاهد في هذه الروايات. انظر: معجم الشواهد الشّعرية: 247/1.

25- الصَّاحبي لابن فارس، تحقيق أحمد حسن بسبح، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1997م، ص213.

يعمل شيئاً»[26].

والضرورة سماعية ليس لأحد أن يضطرَّ إلى غير ما اضطرَّ إليه العرب في كلامهم، ولا أن يقيس عليه، وقد خطّأ الزمخشريُّ في المفصل[27] أبا نواس لاستعماله (صغرى وكبرى) نكرة في قوله:

كَأَنَّ صُغْرَى وَكُبْرَى مِنْ فَقَاقِعِهَا حَصْبَاءُ دُرٍّ عَلَى أَرْضٍ مِنَ الذَّهَبِ[28]

لأنَّ هذا النوع من الصفات لا يستعمل إلاَّ معرَّفاً، وقد نقل البغداديُّ تعليق الأندلسي على الشاهد بقوله: «لم يقل ضرورة لأنَّ المولَّد لا يسوغ له استعمال شيء على خلاف الأصل للضرورة إلاَّ أنْ يرد به سماع فيُتَوقَّف فيه على محلِّ السَّماع، ولا يُقاسُ عليه. وصغرى ما ورد فيه سماع»[29].

ولابدَّ للضرورة من وجه تخرَّج عليه، يقول سيبويه: «وليس شيء يضطرُّون إليه إلاَّ وهم يحاولون به وجهاً»[30].

المبحث الثَّاني: وصف الضرورة

يعمد النُّحاة أحياناً إلى وصف الضرورة الشِّعرية بما يبيِّن قبولهم أو عدم استساغتهم لها، فتارة يصفونها بالنُّدرة، وتارة بالقبح، ومرة بالحسن وأخرى بالغرابة ومن أمثلة ذلك:

1. وصفها بالنُّدرة

تحدَّث ابن هشام عن لزوم (كلا، وكلتا) للإضافة، وذكر أنَّهما لا يضافان إلا

26- همع الهوامع: 332/5.

27- انظر المفصل: ص235، 236.

28- من البسيط، لأبي نواس في: الخزانة: 277/8، 315، 318، وشرح التصريح: 96/2، وشرح التسهيل لابن مالك: 61/3، وشرح الأشموني: 93، وضرائر الآلوسي: ص9، والشاهد فيه مجيء (صغرى وكبرى) نكرتان، والقياس تعريفهما.

29- خزانة الأدب: 316/8، وانظر: ضرائر الآلوسي: ص10.

30- الكتاب: 32/1.

لما استكمل ثلاثة شروط، ثالثها: أن يكون كلمة واحدة، نحو: كلا الرجلين، وكلتا المرأتين، ولا يجوز: (كلا زيد وعمرو)؛ لإضافتها إلى متعدّد متفرق بالعطف، ثمَّ وصف قولَ الشَّاعر[31]: كِلَا أخِي وخَلِيْلِي واجِدِي عَضُداً

بأنَّه من نوادر الضَّرورات[32]. وعلّق الشيخ مصطفى غلاييني على هذه الضرورة بقوله: «ضرورة نادرة، لا يُلتفت إليها ولا يستشهد بها، ولا تباح في شيء من الكلام، حتى الشِّعر لأنَّ الضرورة إنَّما يستشهد بها إذا كانت كثيرة، فإن كثرت في كلامهم جاز للشَّاعر ارتكابها»[33].

2. وصفها بالحُسْن

يرى ابن السرَّاج أنَّ أحسن الضرورات ما رُدَّ فيه الكلام إلى أصله، وأنَّه إضافة إلى حسنها يمكن القياس عليها، كإظهار التّضعيف، أي فكّ الإدغام، في قول الشّاعر[34]:

الحَمْدُ للهِ العَلِيِّ الأَجْلَلِ

يريد: الأجلّ، ففكّ الإدغام للضرورة[35].

وذهب ابن جنِّي إلى أنَّ إسكان الياء في موضع النصب أكثر من سكون الواو، واستدلَّ بشواهد من الشِّعر سَكَنَتْ فيها الياء ضرورة وهي في محلِّ نصب،

31- من البسيط، غير منسوب لقائل في: شرح التصريح: 708/1، ومغني اللبيب: 341/1، والهمع: 283/4، وأوضح المسالك: 204/2، وعجزه: «في النَّائبات وإلمام المُلِمَّاتِ» والشاهد فيه: إضافة (كلا) إلى متعدد متفرق بالعطف، وهو نادر.

32- انظر: أوضح المسالك لابن هشام، تحقيق مصطفى السقا وآخَرَين، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط6، 1980م: 204/2، وانظر: شرح التصريح: 708/1.

33- جامع الدروس العربية، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ط23، 1991م، 229/2.

34- من الرجز، غير منسوب في: المقتضب: 142/1، والأصول: 442/3، والمقرب: ص524، وشرح الأشموني: 444/4، وتمامه: «الواسع الفضل الوهوب المجزل»، والشّاهد فيه: (الأجلل) حيث فكَّ الإدغام للضرورة، والقياس: الأجلِّ.

35- انظر: الأصول في النحو: 439/3، 449.

ومنها قوله[36]:

كَـأنَّ أَيْـدِيْهِنَّ بِالقَـاعِ القَـرِقْ أَيْـدِيْ جَـوَارٍ يَتَعَـاطَيْنَ الـوَرِقْ

ثمَّ علَّق على الأبيات بقوله: «وكان أبو العبَّاس يذهب إلى أنَّ إسكانَ هذه الياء في موضع النَّصب من أحسن الضَّرورات ...»[37]. قال السيوطي: «وأجازه أي تقدير الفتحة على الياء أبو حاتم السجستاني في الاختيار»[38].

3. وصفها بالسهولة

قد توصف الضرورة الشِّعرية بالسهولة، ومن ذلك ما ذكره ابنِ مالك عند حديثه عن جمع (فُعْلَة) جمعاً مؤنّثاً وحكمِ العين فيه، من أنَّ عين (غُرفة) يجوز فيها عند الجمع الإتباع لضم الفاء (غُرُفات)، والفتح: (غُرَفات)، والتسكين: (غُرْفات)، وأنَّ الفتح والتسكين جائزان في مكسور الفاء أيضاً مثل: (هِنْد)، فتجمع على (هِنَدات) و(هِنْدات)، إضافة إلى الإتباع (هِنِدات)، أمَّا مفتوح الفاء مثل: (تَمْرة) فإنَّ الإتباع فيه لازمٌ (تَمَرات)، إذا استوفى الشروط، إلا إذا اعتلَّت لامُهُ فإنَّه يسكن لتسكين العين في الاختيار، مثل: (ظَبْيات) جمع (ظَبْية)، ولكنَّ المشهور فتحُ العين (ظَبَيات)، وكذلك يجوز العدول عن الفتح إلى السكون لشبه الصفة نحو: (أَهْل) و(أهْلات)، و(أَهَلات) بالفتح أشهر. ولا يجوز العدول عن (فَعَلات) إلى (فَعْلات) في غير ذلك إلا ضرورة، وعلَّق ابن مالك على ذلك بقوله: «وهو من أسهل الضَّرورات»[39]

36- غير منسوب في: المحتسب: 126/1، وشرح شافية ابن الحاجب: 405/4، وهمع الهوامع: 183/1، وضرائر الآلوسي: ص177، والضمير في (أيديهن) للإبل، والقاع: المكان المستوي، والقرق: الأملس، والشاهد فيه تقدير الفتحة على الياء ضرورة.

37- المحتسب لابن جنِّي، تحقيق: علي النجدي ناصف وآخرَين، وزارة الأوقاف المصرية، القاهرة 1999م، 126/1.

38- همع الهوامع: 183/1.

39- شرح التسهيل: 101/1، وانظر شرح التسهيل لناظر الجيش: 397/1، 398، وهمع الهوامع: 75/1.

4. وصفها بالقبح

ذكر السيوطيُّ أنَّ في وصل (أل) بالفعل المضارع قولان: أحدهما: جواز الوصل وعليه ابن مالك لوروده في شواهد من الشعر، والثاني: عدم جواز الوصل ونسب ذلك لجمهور النُّحاة، وقال: «وقالوا: الأبيات من الضَّرورات القبيحة»[40].

وقال أبو جعفر النَّحَّاس متحدِّثاً عن (يُبْد) من قول زهير بن أبي سُلمى:

جَرِيْءٍ مَتَى يظلِمْ يُعاقِبْ بِظُلْمِهِ سَرِيْعاً وَإلاَّ يُبْدَ بِالظُّلْمِ يُظْلَمِ

«وقوله: وإلاَّ يُبْدَ بالظُّلم يُظْلَم، الأصل فيه الهمز، من بدأ يبدأ، إلاَّ أنَّه لمّا اضطُرَّ أبدل من الهمزة ألفاً، ثمَّ حذف الألف للجزم، وهذا من أقبح الضّرورات»[41].

5. وصفها بالطّرافة والغرابة، وبأنَّها وحشيَّة وعجيبة

ومن ذلك قول ابن جنِّي: «ومن طريف الضَّرورات وغريبها ووحشيِّها وعجيبها ما أنشده أبو زيد من قول الشّاعر:

هَلْ تَعْرِفِ الدَّارَ بِبَيْدَا إنَّهْ دَارٌ لِخَوْدٍ قَدْ تَعَفَّتْ إنَّهْ
فَانْهَلَّتِ العَيْنَانِ تَسْفَحَنَّهْ مِثْلَ الجُمَانِ جَالَ فِيْ سِلْكِنَّهْ
لَا تَعْجَبِيْ مِنَّا سُلَيمَى إنَّهْ إنَّا لَحَلاَّلُوْنَ بِالثَّغْرِنَّهْ»[42]

ثمَّ قال معلِّقاً على الأبيات في موضع آخر: «وهذه أبيات عملها -أي شرحها- أبو علي في المسائل البغدادية. فأجاز في جميع قوافيها أن يكون أراد: إنَّ، وبين الحركة بالهاء، وأطال فيها هناك. وأجاز أيضا أن يكون أراد: ببيداء ثم صرف وشدَّد التنوين للقافية، وأراد: في سلك، فبنى منه فِعلِناً كفِرْسِن، ثم شدَّده لنية

40- همع الهوامع: 294/1. وانظر: شرح التصريح: 32/1.
41- شرح القصائد التسع المشهورات للنحَّاس، تحقيق أحمد خطَّاب، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1973م، 341/1.
42- الخصائص: 331/1.

الوقف، فصار: سلكن، وأراد: بالثغر، فبنى منه للضرورة فَعْلِنا، وإن لم يكن هذا مثالا معروفا لأنه أمر ارتجله مع الضرورة إليه، وألحق الهاء في سِلْكِنَّه والثَّغْرِنَّه كحكاية الكتاب[43]: أعطني أَبْيَضَّهْ»[44].

وملخص ما ذكره الفارسيُّ تعليقاً على الأبيات أنَّ (ببيدا) مقصورة، وإن كان في أكثر استعمالها غير مقصورة، والهمزة جزء من كلمة (إنَّه)، وهي كلمة تزاد في موضع الإنكار زيادة مطَّردة، كقولهم: ما إن جاء زيد، فشدَّدها وألحق بها الهاء، وذكر توجيهاً آخر وهو أنَّ (إنَّه) بمعنى (نعم)، وجوَّز كونها (إنَّ) المشدّدة العاملة عمل الفعل محذوفة الخبر، وخرّج على هذا قوله: «تعفَّتْ إنَّه».

وجوّز التخريجات السابقة في قوله: «تسفحنَّه» على وجه ضعيف، وذهب إلى جواز تقدير: (تسفح إنَّه)، أي: نعم، فحذف الهمزة وعلامة الإعراب في (تسفح) وحرَّكها بحركة سائر الأبيات.

أمَّا قوله: «في سلكنَّه» فيجوز أن تكون النون فيه للإلحاق بـ(جنجن) ونحوه، ثمَّ شدَّد للوقف وألحق الهاء.

وقوله: «سليمى إنَّه» إنَّ هي العاملة النَّصب، والهاء ضمير القصَّة، و(لحلاَّلون) في موضع الخبر، ويجوز أن تكون الهاء للوقف[45].

المبحث الثَّالث: أنواع الضرورات الشِّعريَّة

اتَّفق أغلب النُّحاة[46] على أنَّ الضَّرورات الشِّعريَّة تنحصر في: الزيادة، والنَّقص، والتَّقديم، والتَّأخير، والبدل، وزاد عليها القزَّاز القيرواني[47] نوعاً سادساً

43- انظر: الكتاب: 172/4.

44- الخصائص: 168/3، 169.

45- انظر: المسائل المشكلة للفارسي، تعليق يحي مراد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2002م، ص166-170.

46- انظر: الارتشاف: 2378/5، وضرائر الشعر لابن عصفور: ص17، والأصول لابن السراج: 435/3، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي: 96/2، وضرائر الشعر للقزاز: ص29.

47- هو أبو عبد الله بن جعفر التميمي القيرواني، الملقَّب بالقزَّاز، ولد بالقيروان بتونس، شيخ =

هو القلب[48]، أمَّا السيرافيُّ وابن السَّرَّاج فقد زادا ضرورتين أخريين هما: تغيير إعراب عن وجهه على التَّأويل، وتأنيث مذكَّر وتذكير مؤنَّث[49]، ولم يذكر ابن عصفور التَّقديم اكتفاءً بذكر التّأخير، وقد عقد لهما فصلاً بعنوان: (التّقديم والتَّأخير) استهلَّ الحديث فيه عن أنواع التَّقديم فقال: « وهي منحصرة في: تقديم حركة، وتقديم حرف، وتقديم بعض الكلام على بعض »[50].

وقسَّم عليُّ بن سليمان الحيدرة (599هـ)[51] ضرورات الشعر على ثلاثة أقسام:

1. قسم شائع في الأسماع، خفيف على القلوب، مستساغ لا يُنقص الشعر، ولا يُذمُّ الشاعر بركوبه.
2. قسم رديء، يُذهب بهجة الشعر، ويُذمُّ الشَّاعر بارتكابه.
3. وقسم وسط بينهما، مُحْتَمَلٌ لما فيه من الضعف[52].

وقسَّمها السيوطيُّ على قسمين: الأول: الضرائر المستقبحة، وهي التي تستوحش منها النَّفس، والآخر: الضرائر غير المستقبحة، وهي التي لا تستوحش منها النَّفس كصرف مالا ينصرف[53].

النوع الأوَّل: الزيادة

وقد حصرها ابن عصفور في: زيادة حركة، وزيادة حرف، وزيادة كلمة،

=

العربية بالمغرب، كان إماماً علاَّمة، مهيباً عند العلماء والملوك، صنَّف الجامع في اللغة، وضرائر الشعر، وإعراب الدريدية، وغيرها، توفِّي سنة 412هـ بالقيروان. انظر: بغية الوعاة: 71/1، وسير أعلام النبلاء: 326/17، إنباه الرواة: 84/3، والأعلام للزركلي: 71/7.

48- انظر: ضرائر الشعر: ص29.

49- انظر: شرح كتاب سيبويه: 96/2، والأصول في النحو: 435/3.

50- ضرائر الشعر ص187.

51- هو علي بن سليمان النحوي يلقب بحيدرة، من وجوه أهل اليمن وأعيانهم ؛ علما ونحوا وشعرا، صنّف: كشف المشكل في النحو وغيره ؛ توفي سنة تسع وتسعين وخمسمائة. انظر ترجمته في: بغية الوعاة: 168/2، و معجم المؤلفين: 105/7، والأعلام للزركلي: 291/2.

52- انظر: كشف المشكل في النحو: ص687.

53- انظر: همع الهوامع: 333/5.

وزيادة جملة[54].

أ. زيادة حركة: كقول الشَّاعر[55]:

أيُّهـــا الفِتْيَـــانُ فِـــي مَجْلِسِـــنَا جَـــرِّدوا مِنْهـــا ورَاداً وشُـــقُر

أراد: شُـقْراً بسـكون القـاف، فحرَّكهـا بالضـمِّ إتباعـاً للشـين، ووقـف علـى المنصوب بحذف التنوين. وكقول الآخر[56]:

إذا تَجَـــرَّدَ نَـــوحٌ قامَتَـــا مَعَـــهُ ضَرْباً أَلِيْماً بِسِبْتٍ يَلْعَـجُ الجِلِـدَا

وإنَّما يريد: الجلْد بسكون اللام، فلمَّا اضطرَّ حرَّكها بحركة الجيم قبلها[57].

ب. زيادة حرف: ومنه قول الشَّاعر[58]:

هُـــمُ القَـــائِلونَ الخَيْـــرَ والآمِرُونَـــهُ إذَا مَا خَشُوا مِنْ مُعْظِمِ الأمْرِ مُفْظِعَـا

فقد أثبت النـون في اسم الفاعـل المتَّصـل بضـمير، وكـان الوجـه أن يُقـال: والآمروه؛ لأنَّ ضـمير المفعـول متـى اتَّصـل باسـم الفاعـل لم يجـز فيـه إلاَّ حـذف التنوين في الواحد، كقولك: هذا ضاربُك، ولا يقال: ضـاربٌك بتنـوين البـاء، وحـذف النون في المثنَّى والجمـع، كقولـك: هـذان ضـارباك، وهـؤلاء ضـاربوك، ولا يقـال: ضـاربانك وضـاربونك، لاجتمـاع النـون مـع الإضـافة، وهـو ممَّـا لا يجـوز إلا في

54- انظر: ضرائر الشعر لابن عصفور: ص17.

55- البيت لطرفة بن العبد في ديوانه، وفي الخصائص: 335/2.

56- من البسيط، منسوب للهذليِّ في شـرح السيرافي للكتـاب: 113/2، وضـرائر ابـن عصـفور: ص18، وغير منسـوب في: الخصـائص: 333/2، والمقـرِّب: ص557، والأصـول: 449/3، وما يجـوز للشـاعر في الضـرورة: ص170، والهمـع: 341/5، والشـاهد فيـه تحريـك الـلام السّاكنة بالكسر إتباعاً لحركة الجيم قبلها وهو من أقبح الضرورات.

57- انظـر: شـرح السـيرافي للكتـاب: 113/2، والارتشـاف: 2378/5، والأصـول: 449/3، وضرائر القزاز: ص121، وضرائر ابن عصفور: ص18، 19.

58- غـير منسـوب في: الكتـاب: 96/1، والخزانـة: 270/4، وشـرح كتـاب سـيبويه للسـيرافي: 109/2، وضرائر ابن عصفور: ص27، وضرائر القـزاز: ص129، والشـاهد فيـه (والآمرونـه) حيث جمع بين النون والإضافة ضرورة.

ضرورة الشعر.

وذهب السيرافي[59] إلى أنَّ الهاء في (الآمرونه) ليست ضميراً وإنَّما هي للوقف، وجعلها في الوصل على حكمها في الوقف وحرَّكها، واعترض عليه ابن عصفور بقوله: « وزعم بعضهم أنَّ الهاء للسكت، وذلك ضعيف، لما يلزم من إدخالها على معرب، وبابه أن لا يدخل إلاَّ على مبنيٍّ، ومن تحريكها وحكمها أن تكون ساكنة، ومن إثباتها في الوصل وبابها ألاَّ تلحق إلاَّ في الوقف»[60].

ج. زيادة كلمة: ومنه قول امرئ القيس[61]:

أَرَى أُمَّ عَمْـرٍو دَمْعُهَـا قَـدْ تَحَـدَّرَا بُكَاءً عَلَى عَمْـرٍو وَمَـا كَـانَ أَصْبَرَا

يريد: وما أصبر، أي: وما أصبرها، فزاد (كان) ضرورة، للدلالة على الزمان الماضي، وهي غير مسندة

إلى شيء؛ لأنَّها أشبهت (أمس) من قولنا: زيد أمس قائم، فأعطيت حكم (أمس) فلم تسند إلى شيء، كما أنَّ أمس كذلك[62]. ونسب أبو حيَّان إلى بعض النُّحاة اقتياس زيادتها في هذا[63].

ومن ذلك زيادة (إلاَّ) في قول الشَّاعر[64]:

59- انظر: شرح كتاب سيبويه: 110/2.

60- ضرائر ابن عصفور: ص28.

61- انظر: شرح ديوان امرئ القيس لمحمد عبد الرحيم ص69، والبيت من قصيدته المشهورة حين توجَّه إلى قيصر، وهو من شواهد ابن عقيل: 151/3، والارتشاف: 2402/5، وضرائر ابن عصفور: ص78، والخزانة: 211/9، وأسرار العربية: ص136، والشاهد فيه زيادة (كان) بين (ما) وفعل التعجّب ضرورة.

62- ضرائر الشعر لابن عصفور: ص78-79.

63- انظر: الارتشاف: 2402/5.

64- من الطويل، غير منسوب في: مغني اللبيب لابن هشام، تحقيق حنا الفاخوري: 132/1، والهمع: 274/3، والخزانة: 130/4، 249/9، والأصول: 176/1، وابن يعيش: 75/8، وضرائر ابن عصفور: ص75، والشاهد فيه زيادة (إلاَّ) ضرورة. والدهر: الزمان والأبد، منجنونا: هي الدولاب التي يستقي عليها، والأكثر فيها التأنيث.

أَرَى الـــدَّهْر إلاَّ مَنْجَنُونَـــاً بِأهْلِـــهِ وَمَـا صَـاحِبُ الحَاجَـاتِ إلاَّ مُعَـذَّبَا

يريد: أرى الدَّهر منجنوناً بأهله، بزيادة (إلاَّ) ضرورة، وقد أثبت الأصمعيُّ وابن جنِّي لها معنى الزيادة، وعليه خرَّج ابن مالك هذا البيت[65]. وفي البيت رواية أخرى مشهورة وهي: (وما الدهر) ولا شاهد فيها على زيادة (إلاَّ).

د. زيادة جملة: ومنه قول حسَّان بن ثابت[66]:

وتَكَـادُ تَكْسَـلُ أنْ تَجِـيءَ فِرَاشَـهَا فِـي جِسْـمِ خَرعَبَـةٍ وَحُسْـنِ قَـوَامِ

قال ابن عصفور: «يريد: وتكسل أن تجيء فراشها، لأنَّ المرأة إنَّما توصف بالكسل لا بمقاربته»[67]. فاعتبر جملة (تكاد) زائدة، وعلى ذلك خرَّج ابن جنِّي قراءة ﴿أَكَادُ أُخْفِيهَا﴾ [طه: 15]، فقال: «... وقيل: أكاد هنا زائدة، أي: أخفيها، وأنشدوا فيه لحسَّان ...»[68].

النوع الثَّاني: النَّقص

ويشمل نقص حركة، ونقص حرف، ونقص كلمة، ونقص جملة[69].

أ. فأمَّا نقص حركة: فمثل قول امرئ القيس[70]:

فـاليَوْمَ أشْـرَبْ غَيْـرَ مُسْـتَحقِبٍ إثْمـــاً مِـــنَ اللهِ وَلاَ وَاغِـــلِ

فقد حذف الضمَّة من الحرف الصحيح تخفيفاً، إجراءً للوصل مجرى

65- انظر: مغني اللبيب: 131/1-132، والهمع: 274/3.

66- لحسان بن ثابت في: المحتسب: 48/2، وسر صناعة الإعراب: 575/2، وضرائر ابن عصفور: ص79، وابن يعيش: 120/7، 126 والشاهد فيه زيادة جملة (أكاد).

67- ضرائر الشعر: ص79.

68- المحتسب: 48/2.

69- انظر: ضرائر ابن عصفور: ص84، والمقرَّب: ص557، 558.

70- من السريع في شرح ديوانه لمحمد عبد الرحيم: ص96، وابن يعيش: 48/1، والأصول: 364/2، والكتاب: 204/4، والمحتسب: 14/1، 109، وغير منسوب في: الخزانة: 350/8، والخصائص: 388/1، واللباب: 110/2، وشرح الرضي: 25/4، والهمع: 217/1، وضرائر الآلوسي: ص125، والشاهد فيه حذف ضمة الفعل (أشرب) للضرورة.

الوقف، أو تشبيهاً للضمة في (أشربُ) بضمة (عَضُد) فكما تسكَّن الضاد فيها تخفيفاً؛ فكذلك سُكِّنَتِ الباء مِنْ (أشربُ)[71].

ومنه حذف الفتحة التي هي علامة إعراب للفعل المضارع كما في قول الشاعر[72]:

وَمَا سَوَّدَتْني عَامِرٌ عَنْ وِرَاثَةٍ أَبَى اللهُ أَنْ أَسْمُوْ بِأُمٍّ وَلاَ أَبِ

أراد: أن أسموَ، فحذف الفتحة تخفيفاً، وهي من الضرورات الحسنة[73].

ب. نقص حرف: ومنه حذف الياء من الاسم المنقوص المنصوب، وشاهده[74]:

وَلَـــوْ أَنَّ وَاشٍ بِالمَدِيْنَـــةِ دَارُهُ وَدَارِي بِأَعْلَى حَضْرَمَوْت اهْتَدَى لِيَا

فقال واش، والأصل: ولو أنَّ واشياً؛ لأنَّ المنقوص يظهر عليه النَّصب ويقدَّر عليه الرفع والجرُّ، يقول ابن مالك[75]:

وَالثَّـانِ مَنْقُـوصٌ وَنَصْـبُهُ ظَهَـر وَرَفْعُـهُ يُنْـوَى كَـذَا أَيْضـاً يُجَـرّ

وإنَّما حذفت الياء للضرورة، «قال أبو العباس المبرد: وهو من أحسن ضرورات الشعر، لأنه حمل حالة النصب على حالتي الرفع والجر»[76].

ومنه قصر الممدود، وهو من الضرورات المستحسنة؛ لأنَّه يجري مجرى

71- انظر: ضرائر ابن عصفور: ص93-94، والمقرِّب: ص588.

72- من الطويل، لعامر بن الطفيل في: كشف المشكل في النحو: ص690، وغير منسوب في: الخزانة: 278/2، 343/8، والخصائص: 342/2، والمحتسب: 126/1، والمفصَّل: ص534، وضرائر الآلوسي: ص225، والشاهد فيه (أن أسموْ) حيث سكَّن الشاعر الواو من (أسمو) مع النَّاصب للضرورة الشّعريَّة.

73- انظر: ضرائر ابن عصفور: ص90.

74- من الطويل، منسوب لمجنون بني عامر في الخزانة: 484/10، وغير منسوب في: شرح الأشموني: 114/1، وكشف المشكل: ص691، وشرح شافية ابن الحاجب: 405/4، والشاهد فيه حذف الياء المنصوبة للضرورة.

75- شرح ابن عقيل: 81/1.

76- شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك: 48/1، ولم أعثر على هذا القول في المقتضب.

الاختصار، وقد جوَّزه النُّحاة لما فيه من ردِّ الاسم إلى أصله بحذف الزائد منه[77] نحو قول الرَّاجز:

لاَ بُـدَّ مِـنْ صَـنْعَا وَإِنْ طَـالَ السَّـفَرْ وَإِنْ تَحَنَّـى كُـلُّ عَـوْدٍ وَدَبِـرْ[78]

ورواية الفرَّاء للشاهد[79]:

قَـدْ كُحِّلَـت عَيْنِـي بِمَلـولِ السَّـهَرْ لاَ بُـدَّ مِـنْ صَـنْعَا وَإِنْ طَّـالَ السَّـفَرْ

فقصر (صنعا) للضرورة وهي ممدودة.

ج. نقص كلمة: ومنه إضمار حرف الجرِّ وبقاء عمله من غير أن يُعوِّض عنه شيء، ومنه قول الشاعر[80]:

رَسْـمِ دَارٍ وَقَفْـتُ فِـي طَلَلِـه كِدْتُ أَقْضِي الحَيَاة مِـنْ جَلَلِـه

فجرَّ (رَسْمِ) بإضمار حرف الجرِّ (رُبَّ) اضطراراً.

ولا يجوز حذف الجارِّ وإبقاء عمله في سعة الكلام، إلاَّ في القسم باسم الجلالة، فإنَّه يجوز أن يُحذف منه حرف الجرِّ تخفيفاً لكثرة الاستعمال ويبقى عمله، فتقول: اللهِ لأفعلنَ، بجرِّ لفظ الجلالة. والمسألة خلافية بين الكوفيين الذين

77- انظر: شرح التصريح: 504/2، وشرح الأشموني: 429/1، وضرائر ابن عصفور: ص116، والكشف: ص678.

78- استشهد به: العيني: 473/3، وضرائر ابن عصفور: ص116، وكشف المشكل: ص687، وشرح التصريح: 504/2، وأوضح المسالك: 296/4، وشرح الأشموني: 429/1، وضرائر الآلوسي: ص57، والشاهد فيه قصر (صنعا) ضرورة. تحنَّى: انحنى أو احدودب ظهره، والعود بفتح العين وسكون الواو: المسنُّ من الإبل، وجمعه عِوَدة بكسر العين وفتح الواو، ودَبِر: من دبر البعير إذا عُقر ظهره.

79- انظر: المقصور والممدود: ص60.

80- من الخفيف، منسوب لجميل بن معمّر في: المغني: 202/1، وشرح التّصريح: 23/2، وغير منسوب في: الارتشاف: 1746/4، وشرح ابن يعيش: 79/3، وشرح الرّضيّ: 297/4، وشرح التّسهيل لابن مالك: 189/3، وشرح ابن عقيل: 37/2، والأشموني: 427/2، والخصائص: 285/1، وأوضح المسالك: 165/2، والإنصاف: 394/1، والشّاهد فيه قوله: (رسم) بالجرِّ، وقد خرّجه النّحاة على أنّه مجرور برُبَّ المحذوفة الباقي عملها. انظر: الإنصاف: هامش 378/1.

يجيزون ذلك، والبصريين المانعين له[81].

ومن حذف الكلمة استعمال الفعل الواقع خبراً لعسى بغير (أَنْ)، ومنه قول الشاعر[82]:

عَسَى الكَرْبُ الذي أَمْسَيْتَ فِيْهِ يَكُــونُ وَرَاءَهُ فَــرَجٌ قَرِيــبٌ

يريد: أن يكونَ وراءه فرج قريب، قال ابن عقيل: اقتران خبر عسى بأن كثير وتجريده من أن قليل، وهذا مذهب سيبويه، ومذهب جمهور البصريين أنه لا يتجرد خبرها من أن إلا في الشعر، ولم يرد في القرآن إلا مقترنا بأن، قال الله تعالى: ﴿فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأْتِيَ بِٱلْفَتْحِ﴾ [المائدة: 52]، وقال عز و جل: ﴿عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يَرْحَمَكُمْ﴾ [الإسراء: 8][83]. وذكر ابن عصفور أنَّ استعمال الفعل الواقع في موضع خبر عسى مجرَّداً من (أَنْ) ضرورة، وقال بأنَّه مذهب الفارسيِّ، وأنَّ القياس يقتضي عدم جواز ذلك إلاَّ في الشعر، وقد استعملت بغير (أنْ) حملاً على (كاد)؛ لشبهها بها في المقاربة، وحملت (كاد) في استعمالها بغير (أنْ) على أفعال الأخذ كطفق يفعل، فلمّا حملت (عسى) في استعمالها بغير (أنْ) على ما هو محمول على غيره، ضعف الحمل فلم يجئ إلاَّ في الضرورة[84].

د. نقص جملة: قد يُحذفُ الشرطُ والجوابُ معاً، وتبقى الأداةُ وحدَها، إن دَل عليهما دليل، وذلك خاصّ بالشعر للضرورة، كقوله[85]:

81- انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: 394/1، 395.

82- من الوافر، منسوب إلى هدبة بن خشرم في: الكتاب: 159/3، وشرح التصريح: 283/1، وغير منسوب في: أوضح المسالك: 304/1، واللمع: ص144، والمفصّل: ص358، والمقتضب: 70/3، وشرح ابن عقيل: 327/1، وشرح الأشموني: 378/1، وضرائر الآلوسي: ص121، والشاهد فيه حذف أن من الفعل الواقع موقع خبر عسى ضرورة.

83- شرح ابن عقيل: 327/1.

84- ضرائر الشعر: 153، 154 بتصرف يسير.

85- من الرجز، لرؤبة بن العجَّاج في: شرح التصريح: 30/1، 258، وضرائر الآلوسي: ص85، وغير منسوب في: شرح الأشموني: 35/1، والمقرِّب: ص354، وشرح الرضي على الكافية: 86/4، وهمع الهوامع: 562/2، وضرائر ابن عصفور: ص185، والشاهد فيه حذف فعل الشرط والجواب بعد (إنْ) للضرورة.

قَالَـتْ بَنَـاتُ العَـمِّ: يَـا سَـلْمَى وَإِنْ كَـانَ فَقِيْـراً مُعْـدِماً قَالَـتْ: وَإِنْ

تريد: وإن كان فقيراً معدماً فزوِّجنيه، أو رضيته. قال الرضي: «اعلم أنَّ أمَّ الكلمات الشرطية (إنْ)، ومن ثمة يحذف بعدها الشرط والجزاء في الشعر خاصة، مع القرينة»[86].

ونسب العيني لابن عصفور[87] وابن مالك القول بأنَّ حذف الشرط والجواب بعد (إنْ) مختصٌّ بالضرورة، ولم ينصّ غيرهما على أن ذلك ضرورة، بل ذهبوا إلى جواز حذفهما إذا فهم المعنى[88]. وذهب الخليل إلى أنَّ (إنْ) في البيت بمعنى (نعم)[89].

النَّوعان الثَّالث والرَّابع: التَّقديم والتأخير

ويشمل تقديم الحركة للضرورة، مثل نقل حركة ضمير المؤنَّث في (أخافُها) بعد حذف الألف المتَّصل بها في حال الوقف، وذلك في قوله[90]:

فـإنِّي قَـدْ سَـئِمْتُ بِـدَارِ قَـوْمِي أُمُـوراً كُنْـتُ فِـي لَخْـمٍ أَخَافَـهْ

أراد: (أَخَافُهَا)، فحذف الألف وألقى حركة الهاء على الفاء[91]. وذكر في الإنصاف أنَّها لغة لخم[92].

ومنه تقديم الحرف، كقول الرَّاجز[93]: مِثْل القِيَاس انْتَاقَهَا المُنَقِّي

86- شرح الرضي على الكافية: 86/4.

87- انظر: المقرّب: ص353.

88- انظر: المقاصد النحويَّة: 399/3.

89- انظر: الجمل في النحو: ص159.

90- من الوافر، غير منسوب في: الإنصاف: 568/2، وضرائر ابن عصفور: ص188، والارتشاف: 297/3، 313، وشرح التصريح: 619/2، والشاهد فيه قوله: (أخافه) حيث حذف الألف في الوقف وقدّم حركة الهاء إلى الفاء ضرورة.

91- انظر: الإنصاف: 568/2، وشرح التصريح: 619/2، وضرائر ابن عصفور: ص188.

92- 568/2.

93- انظر: ضرائر ابن عصفور: ص191.

أراد: انتقاها، فقدَّم الألف للضرورة.

ومنه تقديم بعض الكلام على بعض، للضرورة، كالفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف والجارِّ

والمجرور، كقول الشَّاعر[94]:

كَمَا خُطَّ الكِتَابُ بِكَفٍّ يَوْماً يَهُودِيٍّ يُقَارِبُ أَوْ يُزِيْلُ

يريد: بكفٍّ يهوديٍّ يوماً، فقدَّم الظرف فاصلاً به بين المضاف والمضاف إليه، قال المبرّد: «لا يفصل بين المضاف والمضاف إليه، إلاَّ أن يضطرَّ شاعر، فيفصل بالظروف وما أشبهها»[95].

ومن الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالجارِّ والمجرور قولها[96]:

هُمَا أَخَوَا فِي الحَرْبِ مَنْ لاَ أَخَا لَهُ إِذَا خَافَ يَوْماً نَبْوَةً فَدَعَاهُما

أرادت: هما أخوا من لا أخاً له في الحرب، ففصلت بين المضاف والمضاف إليه بالجارِّ والمجرور ضرورة. ومعلوم أنَّ النُّحاة لا يجيزون الفصل بين المتضايفين اختياراً؛ لأنَّهما متلازمان، وأنَّ الأخير منهما بمنزلة التنوين، إلاَّ بمفعول المضاف أو ظرفه؛ لأنَّهما غير أجنبيين، كقراءة ابن عامر: ﴿قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ﴾ [الأنعام: 137]، وقراءة: ﴿مُخْلِفَ وَعْدِهِۦ رُسُلَهُۥٓ﴾ [إبراهيم: 47]، فجاز

94- منسوب إلى أبي حيَّة النُّميريّ في: الكتاب: 179/1، والخزانة: 419/4، وشرح التصريح: 736/1، وضرائر ابن عصفور: ص192، وغير منسوب في: الأشموني: 524/2، والمقتضب: 377/4، والإنصاف: 432/1، وابن يعيش: 103/1، 250/2، والدرر اللوامع: 171/2، وهمع الهوامع: 295/4، وأمالي ابن الشجري: 250/2، والخصائص: 405/2، وضرائر الآلوسي: ص144، والشاهد فيه الفصل بين المتضايفين بالظرف «بكفٍّ يوماً يهوديٍّ» ضرورة.

95- المقتضب: 377/4.

96- منسوب لدُرْنا بنت عبعبة في: الكتاب: 180/1، والإنصاف: 434/2، والمفصَّل: ص100، وضرائر ابن عصفور: ص192، وغير منسوب في: الخصائص: 405/2، والهمع: 295/4، والشاهد فيه الفصل بقوله: (في الحرب) بين المضاف والمضاف إليه ضرورة، والتقدير: هما أخوا من لا أخاً له في الحرب.

الفصل بـ(أولادَهم) لأنه مفعول المصدر (قَتْلَ)، وكذلك بـ(وعدَه) لأنَّه مفعـول اسـم الفاعل (مُخلِفَ)، أمّا ظرفه فجاز الفصل به لأنَّه يُتَوسَّع فيه مـا لا يُتَوسَّـعُ في غـيره، ومنه قول الشاعر[97]:

كَنَاحِتِ يَوْماً صَخْرَةٍ بعَسِيلِ

فالفصل في الشواهد السَّابقة بغير أجنبيٍّ من المضاف، ومقدَّرٍ التَّـأخير، وهـذا ما جعله جائزاً، أمَّا الفصل بأجنبي كما في قوله: بكفِّ يوماً يهـوديٍّ، وقـول الآخـر: «هما أخوا في الحرب من لا أخا لـه» فهـو مـن الضـرورة[98]. قـال ابـن عصـفور: «والفصـل بـين المضـاف والمضـاف إليـه بـالظرف والمجـرور مـن الضـرائر الحسنة»[99].

ومنه تقديم المعطوف على المعطوف عليه، كما في قول الشاعر[100]:

جَمَعْـتَ وَفُحْشـاً غَيْبَـةً وَنَمِيمَـةً ثَلاَثَ خِصَالٍ لَسْتَ عَنْهَـا بِمُرْعَـوي

يريد: جمعت غيبة وفحشاً ونميمةً، فقـدَّم المعطـوف الأول علـى المعطـوف عليه ضرورة[101].

قال القزَّاز: «وإنَّما يجـوز هـذا عنـد أكثـرهم في المنصـوب، ولا يجـوز في

97- من الطويل، غـير منسـوب في: شـرح التصـريح: 565/1، والهمـع: 294/4، وضـرائر ابـن عصـفور: ص193، ومعجـم قواعـد العربيـة: 71/2، وصـدره: «فَرِشْـني بِخَـيرٍ لا أَكُـونَنْ ومدحتي»، والشاهد فيه الفصل بين المضاف والمضاف إليـه بـ(يوماً) وهـو غـير أجنبي لأنـه ظرف المضاف.

98- انظر: همع الهوامع: 294/4، 295.

99- ضرائر الشعر: ص194.

100- من الطويل، منسـوب ليزيـد بـن الحكـم الثقفـي في: الأصـول في النحـو: 326/1، وغـير منسـوب في: الخزانـة: 458/7، والخصـائص: 383/2، وحاشـية الصـبان: 135/3، وشـرح الرضي: 518/1، وشرح التصريح: 532/1، وضرائر ابن عصفور: ص210، وضرائر الشـعر للقزاز: ص217، والشاهد فيه تقديم (وفحشاً) وهو المعطـوف علـى (غيبـة) المعطـوف عليـه ضرورة.

101- انظر: ضرائر ابن عصفور: ص210، وضرائر القزاز: ص217.

المجرور عند جميعهم، لا يجوز أنْ تقول: مررت وعمرٍو بزيد ...»[102].

ومنه ما يكثر فيه التقديم والتّأخير، وهو صنف في منتهى القبح والرَّداءة؛ لما فيه من إخراج للكلام عن وضعه حتى لا يفهم المراد إلاّ بتدبُّر وعناء، وقد أنكره ابن جنِّي قائلاً: « ... وأغرب من ذلك وأفحش وأذهب في القبح قول الآخر[103]:

لَهَا مُقْلَتَا حَوْرَاءَ طُلَّ خَمِيلَةً مِنَ الوَحْشِ مَا تَنْفَكُّ تَرْعَى عَرَارَهَا

أراد: لها مقلتا حوراء من الوحش ما تنفكُّ ترعى خميلة طُلَّ عرارها. فمثل هذا لا نجيزه للعربيِّ أصلاً، فضلاً عن أنْ نتَّخذه للمولَّدين رسماً»[104]. وقال ابن عصفور معلقاً على مثل هذه الضرورة: «وذلك قبيح جداً لا ينبغي لأحد أنْ يرتكبه»[105].

النَّوع الخامس: البدل

حصر ابن عصفور البدل في: إبدال حركة من حركة، وحرف من حرف، وكلمة من كلمة، وحكم من حكم[106].

أ. إبدال حركة من حركة: ومن ذلك فتح نون المثَّنى بدل الكسر، كما في قول الشاعر[107]:

عَلَى أَحْوَذِيَّيْنَ اسْتَقَلَّتْ عَشِيَّةً فَمَا هِيَ إِلاَّ لَمْحَةٌ فَتَغِيْبُ

102- ضرائر الشعر: ص217، 218.

103- غير منسوب في: الخصائص: 330/1، وضرائر ابن عصفور: ص214، وضرائر الآلوسي: ص14، والشاهد فيه كثرة التقديم والتأخير ضرورة.

104- الخصائص: 330/1.

105- ضرائر الشعر: ص213.

106- انظر: ضرائر الشعر: ص216.

107- من الطويل، منسوب لحميد بن ثور في: خزانة الأدب: 458/7، وشرح التصريح: 78/1، والمقاصد النحوية: 107/1، وغير منسوب في: الارتشاف: 2435/5، وشرح ابن عقيل: 69/1، والدرر اللوامع: 58/1، والهمع: 165/1، وسر صناعة الإعراب: 55/2، والمقرب: ص442، وضرائر الآلوسي: ص162، والشاهد فيه فتح نون المثنى ضرورة.

وهذا من الضرورات عند ابن عصفور[108]، وذهب كثير من النُّحاة إلى أنَّ فتح نون المثنَّى لغة وليست ضرورة، إذ يمكن للشاعر أن يكسر النون في البيت دون إخلال بالوزن أو القافية[109].

ب. إبدال حرف من حرف: قال ابن عصفور: «قد يفعلون ذلك في الشعر في الموضع الذي لا يجوز فيه مثله في الكلام، ليتوصّلوا به إلى ما اضطرّوا إليه من تحريك ساكن أو تسكين متحرك، أو غير ذلك»[110]. ومنه قول الشاعر[111]:

وَلَلأَرْضِ أَمَّا سُوْدُهَا فَتَحَجَّلَتْ بَيَاضاً وَأَمَّا بِيْضُهَا فَادْهَأَمَّتِ

يريد: فادهامَّت، ونسب السيوطي لأبي حيان القول بأنه لا ينقاس شيء من ذلك إلاَّ في ضرورة الشعر، على كثرة ما جاء منه[112].

ج. إبدال كلمة من كلمة: ومنه استعمال بعض حروف الجرِّ موضع بعض، كما في قول الشاعر[113]:

إِذَا رَضِيَتْ عَلَيَّ بَنُو قُشَيْرٍ لَعَمْرُ اللهِ أَعْجَبَنِي رِضَاهَا

يريد: عنّي. قال الكسائي معلِّقاً على الشاهد: «إنَّه لمَّا كان (رضيتُ) ضِدَّ (سخطْتُ)، وسخطتُ تعدَّى بعلى، فكذلك (رضيتُ) حملاً على ضدِّه»[114]،

108- ضرائر الشعر: ص217.

109- انظر: شرح التصريح: 78/1، والمقاصد النحوية: 107/1، والدرر اللوامع: 58/1، والهمع: 165/1، والمقرب: ص442.

110- ضرائر الشعر: ص221.

111- منسوب لكثير في: ضرائر ابن عصفور: ص222، والمحتسب: 312/1، وسر صناعة الإعراب: 77/1، وشرح شافية ابن الحاجب: 170/4، وغير منسوب في: الهمع: 177/6، والشاهد فيه إبدال الألف همزة اضطراراً.

112- انظر: همع الهوامع: 178/6.

113- من الوافر، منسوب لقحيف العامري في شرح التصريح: 650/1، ولقحيف العقيلي في: ضرائر ابن عصفور: ص233، وغير منسوب في: والمقتضب: 320/2، وشرح الرضي: 272/4، والشاهد فيه استعمال على موضع عن ضرورة.

114- الإنصاف: 631/2.

ووجَّهه ابن جنِّي بقوله: « إذا رضِيَتْ عنه أحبَّتْه وأقْبَلَتْ عليه، فكذلك استعمل (على) بمعنى عن »[115]، وذهب ابن هشام إلى احتمال تضمين (رضي) معنى (عطف)[116]، والمعنى عنده: إذا عَطَفَتْ عليَّ، أما ابن عصفور[117] فقد أورد شواهد كثيرة على إنابة الحروف عن بعضها، وبيَّن أنَّ فيها خلافاً بين النُّحاة، فالكوفيُّون يحملونها على الظَّاهر من وضع الحرف موضع غيره، والبصريُّون يبقون الحرف على معناه ويلجأون إلى تأويلٍ يقبله اللفظ، أو بأن يجعلوا العامل مضمنا معنى ما يعمل في ذلك الحرف إن أمكن، وهو عندهم أولى من التصرف في الحروف بجعل بعضها موضع بعض، فإذا امتنع التَّأويل والتَّضمين اعتقدوا عندئذٍ أنَّ أحد الحرفين موضوع موضع الآخر، وقد علّق على الشواهد التي أوردها على استعمال بعض حروف الجرِّ موضع بعض بقوله: « وإنّما أورد هذا النوع في الضّرائر، وإن كان قد جاء في الكلام، لأنَّ مجيئه في الشعر كثير واسع، ومجيئه في الكلام قليل لا يجوز القياس عليه »[118].

ومن هذا النوع -إبدال كلمة من كلمة- إبدال المفرد من الجمع، ووضعه موضعه، وهو غير جائر في الكلام، ومنه قوله[119]:

كُلُوا فِيْ بَعْضِ بَطْنِكُمُ تَعِفُّوا فَإنَّ زَمَانَكُمْ زَمَنٌ خَمِيْصٌ

يريد: في بعض بطونكم فأفرد بدل الجمع.

وعند تفسيره لقوله تعالى: ﴿فَخَلَقْنَا ٱلْمُضْغَةَ عِظَٰمًا فَكَسَوْنَا ٱلْعِظَٰمَ لَحْمًا﴾ [المؤمنون: 14]، ذكر أبوحيَّان قراءة الجمهور بإفراد (العظام) اكتفاءً باسم الجنس

115- الخصائص: 311/2.
116- انظر: مغني اللبيب: 239/1.
117- انظر: ضرائر الشعر: ص236.
118- ضرائر الشعر: ص239.
119- من الوافر غير منسوب في: الكتاب: 210/1، والخزانة: 537/7، 559، وأمالي ابن الشّجريّ: 311/1، ومعاني القرآن للفرّاء: 102/2، ومعاني القرآن للأخفش: 249/1، والصّاحبي: ص161، وشرح الرّضيّ على الكافية: 362/2، والأصول في النّحو: 313/1، والمقتضب: 170/2، والكشّاف: 479/1، والشّاهد فيه قوله: (بطنكم) حيث استعمله بمعنى الجمع.

الصّادق على القليل والكثير، وقال معلّقاً على القراءة: «وهذا لا يجوز عند سيبويه وأصحابنا إلاّ في الضّرورة ...»[120]. إلاَّ أنَّ الآلوسيَّ علَّق عليه بقوله: «واختصاص مثل ذلك بالضّرورة على ما نقل عن سيبويه لا يخلوا عن نظر، وفي الإفراد هنا مشاكلة ...»[121].

ومنه: وضع الجملة غير الخبرية موضع الوصف، كقول الشاعر[122]:

حَتَّــى إذَا جَــنَّ الظَــلاَمُ وَاخْــتَلَطْ جَاؤوا بِمِذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الـذِّئْب قَطْ

فوضع الجملة الاستفهامية صفة، وهو ممتنع في الكلام[123]. قال ابن مالك[124]:

وامْنَـعْ هُنَـا إيقَـاعَ ذَاتِ الطَّلَـبِ وَإنْ أتَـتْ فَـالقَوْلُ أضْـمِرْ تُصِـبِ

قال ابن عقيل: «فإن جاء ما ظاهره أنه نُعِتَ فيه بالجملة الطلبية فيخرَّج على إضمار القول، ويكون القول المضمر صفةً، والجملة الطلبية معمولَ القول المضمر»[125]. وابن عصفور يرى أنَّ هذا التخريج الذي ذهب إليه ابن عقيل تبعاً لابن مالك إنَّما هو لفهم المعنى، مشيراً بذلك إلى أنَّ الجملة الاستفهامية: «هل رأيت الذئب قط» وضعت موضع الوصف اضطراراً[126].

120- البحر المحيط: 551/7.

121- روح المعاني: 14/18.

122- من الرجز، منسوب للعجاج في شرح التصريح: 116/2، وغير منسوب في: أوضح المسالك: 8/3، وشرح ابن عقيل: 199/3، وشرح الرضي: 330/1، ومغني اللبيب: 409/1، وهمع الهوامع: 174/5، وضرائر ابن عصفور: ص259، والشاهد فيه قوله: «جاؤوا بمذق هل رأيت الذئب قط» فظاهر الأمر أن الجملة الاستفهامية قد وقعت نعتاً للنكرة، والصحيح أن النعت قول محذوف، وهذه الجملة معمولة له. والتقدير: جاؤوا بمذق مقول عند رؤيته: هل رأيت الذئب قط.

123- انظر: ضرائر الشعر لابن عصفور: ص259.

124- انظر: شرح ابن عقيل: 198/3.

125- شرح ابن عقيل: 199/3.

126- انظر: ضرائر الشعر: ص259.

ومنه: وضع ضمير النصب المنفصل بدل المتَّصل، كما في قوله[127]:

بِالبَاعِثِ الوَارِثِ الأَمْوَاتِ قَدْ ضَمِنَتْ إِيَّاهُمُ الأَرْضُ فِي دَهْرِ الدَّهَارِيْرِ

فقد عدل عن وصل الضمير إلى فصله، وذلك خاص بالشعر، ولا يجوز في سعة الكلام، وقد ارتكب الضرورة هنا مراعاة للوزن. قال السيوطيُّ معلِّقاً على البيت: «ومتى أمكن اتِّصال الضمير لم يُعدل إلى المنفصل لقصد الاختصار الموضوع لأجله الضمير، إلاَّ في الضرورة»[128].

د. إبدال حكم من حكم: ومنه قلب الإعراب كما في قول الشاعر[129]:

وَتَرْكَبُ خَيْلٌ لا هَوَادَةَ بَيْنَنَا وَتَشْقَى الرِّمَاحُ بِالضَيَاطِرَةِ الحُمْرِ

أراد: وتشقى الضياطرةُ الحمرُ بالرماحِ، فأعطى إعرابَ الرِّماحِ للضياطرةِ، وإعرابَ الضياطرة للرماح[130].

وجعله ابن قتيبة من باب المقلوب على الغلط[131].

ومنه: تأنيث المذكَّر وتذكير المؤنَّث، حملاً على المعنى، فمن الأول قوله[132]:

127- من البسيط، منسوب للفرزدق في: شرح التصريح: 106/1، والخزانة: 288/5، وغير منسوب في: الانصاف: 696/2، وشرح ابن عقيل: 101/1، وشرح الأشموني: 131/1، وشرح الرضي: 435/2، وشرح ابن النَّاظم: ص61، والشاهد فيه قوله: «ضمنت إياهم» حيث عدل عن وصل الضمير إلى فصله للضرورة.

128- همع الهوامع: 216/1.

129- منسوب لخداش بن زهير في: لسان العرب مادة (ضطر)، وتأويل مشكل القرآن لابن قتيبة: ص198، وضرائر الشعر لابن عصفور: ص266، وغير منسوب في: الصاحبي: ص154، والأصول في النحو: 465/3.

130- انظر: ضرائر الشعر لابن عصفور: ص266، والشاهد فيه قوله: «وَتَشْقَى الرِّمَاحُ بِالضَيَاطِرَةِ الحُمْرِ» حيث جعل إعراب الرماح للضياطرة والعكس، ضرورة.

131- انظَر: تأويل مشكل القرآن: ص198.

132- من الطّويل، للأعشى في: ديوانه: ص123، والكتاب: 52/1، والخزانة: 106/5، والمذكر والمؤنث للسجستاني: ص195، ولسان العرب مادة (صدر)، وغير منسوب في: المقتضب: =

وتَشْـرَق بـالقول الّـذي قـد أذَعْتَـهُ كمـا شَـرِقَتْ صَـدْرُ القَنَـاةِ مِـنَ الـدَّمِ

أنَّث الصدر وهو مـذكَّر، قـال أبـو حـاتم السِّجسـتانيّ: «فكأنّـه قـال: شـرقت القناة، وكأنّه لم يذكر الصّدر والصّدر من القناة»[133]. ومن الثاني قوله[134]:

فَـــلاَ مُزْنَـــةٌ وَدَقَـــتْ وَدْقَهَـــا وَلاَ أَرْضَ أَبْقَـــــلَ إِبْقَالَهَـــــا

قال الشيخ خالد الأزهري: «وكان القياس (أبقلت) لأنَّ الفاعل ضـمير مؤنَّـث متَّصل، ولكنه حذف التاء للضرورة»[135]، وقال ابن هشام متحدِّثاً عن تـاء التأنيـث: «ويجـوز تركهـا في الشـعر إن كـان التأنيـث مجازيّـاً، كقولـه: ولا أرض أبقـل إبقالها»[136].

ومنه: الجزم بإذا:

معلوم أنَّ (إذا) شرطيَّة غـير جازمـة أصـلاً، إلاَّ أنَّهـم شـبَّهوها في الاضـطرار بـ(متى) لأنها تشبهها في كونها ظرف زمان، وفي كليهما معنى الشّرط، لذلك حكـم لهـا بحكـم (متـى) بـدلاً مـن حكمهـا، فجزمـت[137]، وإنَّمـا كـان ذلـك في حـال الاضطرار، ولم يجزموا بإذا في سعة الكـلام؛ لأنهـا خالفـت (إنْ) في كونهـا تـدخل علـى الأفعـال المقطـوع بوقوعهـا، كقولـك: إذا جـاء الصـيف سـافرت، أمّـا أدوات الشرط الجازمة فتدخل على الأفعال غير المقطـوع بوقوعهـا، كقولـك: إنْ قـام زيـدٌ

=

197/4، والمغـني: 199/2، وشـرح الأشمـوني: 462/2، وضـرائر الآلوسـي: ص129، والشّاهد فيه تأنيث الصّدر لمّا أضافه للقناة.

133- المذكر والمؤنث: ص195.

134- من المتقارب، منسوب لعامر بن جرين في: الكتـاب: 46/2، وشـرح التصـريح: 407/1، واللسان مادة (بقل)، والأصول: 413/2، وغـير منسـوب في: الخصـائص: 411/2، وأوضـح المسالك: 354/1، والمحتسب: 111/2، وشرح ابن عقيل: 92/2، والشّاهد فيه قولـه: «ولا أرض أبقل» حيث حذف تاء التأنيث من الفعل المسند إلى ضمير المؤنث (أبقل) ضرورة.

135- شرح التصريح: 407/1.

136- أوضح المسالك: 354/1.

137- انظر: ضرائر الشعر لابن عصفور: ص297-298.

أكرمْتُهُ، ولا تقولُ: إن جاء الصيف أكرمتُه؛ لأن الصيف مقطوع بمجيئه[138].

ومن الجزم بها اضطراراً قوله[139]:

تَرْفَـعُ لِـيْ خِنْـدِفٌ وَاللهُ يَرْفَعُهَـا نَـاراً إِذَا خَمَـدَتْ نِيْـرَانُهُم تَقِـدِ

فجزم (بإذا) (خمدتْ)، بدليل جزم جوابها وهو (تقد)، ضرورة.

والله تعالى أعلى وأعلم. والحمد لله أولاً وأخيراً، والصلاة والسلام على البعوث هادياً ومبشراً ونذيراً.

138- انظر: أمالي ابن الشجري: 333/1.

139- منسوب للفرزدق في: الكتاب: 62/3، وغير منسوب في: شرح الرضي: 187/3، وأمالي ابن الشجري: 333/1، وشرح الأشموني: 39/4، وضرائر الآلوسي: ص156والشاهد فيه جزم (خمدت، وتقد) بإذا تشبيها لها بمتى، للضرورة.

فهرس المصادر والمراجع

- القرآن الكريم، رواية قالون عن نافع المدني.
1. ارتشاف الضّرب، لأبي حيّان، تحقيق الدكتور رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط1، 1998.
2. أسرار العربيّة، لأبي البركات الأنباري، تحقيق الدكتور فخر الدّين قباوة، دار الجيل، بيروت، ط1، 1995.
3. الأصول في النّحو لبن السرّاج، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، ط3، 1988.
4. الأعلام، للزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، ط11.
5. أمالي ابن الشجري، بدون تحقيق، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة.
6. إنباه الرّواة على أنباه النّحاة، للقفطي، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم، طبع دار الفكر العربيّ، القاهرة، ومؤسسة الكتب الثّقافيّة، بيروت، ط1، 1996.
7. الإنصاف في مسائل الخلاف، لابن الأنباري، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية 1998.
8. أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك، لابن هشام، تحقيق محمّد محي الدّين عبد الحميد، دار إحياء التّراث العربيّ، بيروت، ط6، 1980.
9. البحر المحيط، لأبي حيّان، بعناية صدقي محمد جميل، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1992.
10. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنّحاة، للسيوطيّ، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصريّة، صيدا، بيروت، ط 1998.
11. تأويل مشكل القرآن، لابن قتيبة، تحقيق السيّد أحمد صقر، مكتبة دار التّراث، القاهرة، ط2، 1973.
12. التذييل والتكميل لأبي حيان، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط1، 2000م.
13. جامع الدروس العربية، للشّيخ مصطفى غلاييني، المكتبة العصرية، بيروت، ط23، 1991.

14. حاشية الصَّبَّان على شرح الأشموني، تحقيق طه عبد الرؤوف سعيد، المكتبة التوفيقية، بدون تاريخ.
15. الجمل في النّحو، للخليل بن أحمد، تحقيق فخر الدّين قباوة، دار الجيل، بيروت، ط5، 1995.
16. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، للبغداديّ، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، الناشر مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4، 2006.
17. الخصائص، لابن جنّي، تحقيق محمّد عليّ النّجّار، مطبعة الهلال، مصر، ط2، 1952.
18. الدّرر اللوامع، تأليف أحمد الأمين الشّنقيطي، تحقيق أحمد السّيّد، المكتبة التوفيقية، القاهرة.
19. ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس، شرح وتعليق د. محمّد حسن، المطبعة النّموذجيّة، مصر، نشر مكتبة الأدب بالجماميزت، بدون تاريخ.
20. ديوان طرفة بن العبد، شرح الأعلم الشّنتمريّ، تحقيق دريّة الخطيب و لطفي الصّقّال، مطبوعات مجمع اللغة العربيّة بدمشق، ط 1975.
21. روح المعاني للآلوسي البغدادي، بدون تحقيق، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط4، 1985.
22. سرّ صناعة الإعراب، لابن جنّي، تحقيق أحمد فريد أحمد، المكتبة التّوفيقيّة مصر، بدون تاريخ.
23. سير أعلام النّبلاء، لابن قايماز الذّهبيّ، تحقيق شعيب الأرناؤوط، و محمّد نعيم العرقسوسيّ، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، ط9، 1413 هـ.
24. شرح ابن عقيل، تحقيق محمد محي الدّين عبد الحميد، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط جديدة 2005.
25. شرح ابن النّاظم، تحقيق عبد الحميد السّيّد محمد عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، 1998.
26. شرح الأشموني، تحقيق محمد محي الدّين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1955.
27. شرح التّسهيل لابن مالك، تحقيق عبد الرحمن السّيّد ومحمد بدوي المختون،

هجر للطباعة، ط1، 1990.
28. شرح التسهيل، لناظر الجيش، تحقيق علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، ط1، 2007.
29. شرح التّصريح على التوضيح للأزهري، إعداد محمد باسل عيون السّود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2000م.
30. شرح ديوان امرئ القيس، تأليف محمّد عبد الرّحيم، دار الكتاب العربيّ، سوريا، بدون تاريخ.
31. شرح الرّضيّ على الكافية، تحقيق يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ط2، 1996.
32. شرح شافية ابن الحاجب، للرّضيّ، تحقيق محمّد نور الحسن وآخرين، دار الكتب العلميّة بيروت، ط 1982.
33. شرح القصائد التّسع المشهورات، للنحّاس، تحقيق أحمد خطّاب، دار الحرّيّة للطّباعة، بغداد، ط 1973.
34. شرح كتاب سيبويه، للسّيرافيّ، الجزء الأوّل والثّاني، تحقيق رمضان عبد التّوّاب وآخرين، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، ط 1986.
35. شرح مغني اللبيب، المسمَّى بشرح المزج، للدماميني، تحقيق عبد الحافظ حسن العسيلي، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 2008.
36. شرح المفصّل لابن يعيش، بدون تحقيق، عالم الكتب، بيروت، بدون تاريخ.
37. الصّاحبي لابن فارس، تعليق أحمد بسبج، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1، 1997.
38. ضرائر الشّعر، لابن عصفور، تحقيق السّيّد إبراهيم محمّد، دار الأندلس، بيروت، بدون تاريخ.
39. ضرائر الشعر، للقزاز، تحقيق محمد زغلول، ومحمد مصطفى هدارة، الناشر منشأة المعارف بالإسكندرية، بدون تاريخ.
40. الضّرائر وما يسوغ للشّاعر دون النّاثر، للسّيّد محمود شكري الآلوسيّ، شرح محمّد بهجة الأثريّ البغداديّ، المطبعة السلفية بمصر، القاهرة، 1431هـ.
41. الفهرست، للنديم، تحقيق رضا تجدد، دار المسيرة، ط3، 1988.

42. الكتاب لسيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط1.
43. الكشّاف للزمخشريّ، بدو تحقيق، دار الفكر للطباعة والنّشر والتّوزيع، ط1، 1977.
44. كشف المشكل في النحو، لعلي بن سليمان الحيدرة، تحقيق الدكتور هادي عطية، دار عمار، الأردن، ط1، 2002م.
45. لسان العرب لابن منظور، دار صادر، بيروت، ط1، بدون تاريخ.
46. اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء العكبريّ، تحقيق غازي مختار طليمات، دار الفكر، دمشق، ط1 1995.
47. اللمع في العربيّة، لابن جنّي، تحقيق د. فائز فارس، دار الأمل للنشر والتّوزيع، الأردن ط2 2001.
48. المحتسب لابن جنّي، تحقيق علي النّجدي ناصف والدكتور عبد الفتّاح شلبي، القاهرة، 1999.
49. المذكّر والمؤنّث، لأبي حاتم السّجستانيّ، تحقيق د. عزّة حسن، دار الشرق العربيّ بيروت بدون تاريخ.
50. المسائل المشكلة، لأبي علي الفارسي، قراءة وتعليق يحي مراد، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، 2003.
51. معاني القرآن، للأخفش، تحقيق هدى محمّد قراعة، مطبعة المدنيّ، نشر مكتبة الخانجيّ ط1 1990.
52. معاني القرآن، للفرّاء، تحقيق أحمد يوسف نجاتي و محمّد عليّ النّجّار، دار السرور بدون تاريخ.
53. معجم القواعد العربية، تأليف عبد الغني الدقر، دار القلم، دمشق، ط1، 1986.
54. معجم المؤلّفين، تأليف عمر رضا كحالة، دار إحياء التّراث العربيّ، بيروت بدون تاريخ.
55. المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية، إعداد إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1999م.
56. مغني اللبيب لابن هشام، تحقيق حنّا الفاخوري، دار الجيل، بيروت، ط1، 1991.

57. المفصّل للزمخشري، بدون تحقيق، دار الجيل، بيروت، بدون تاريخ.
58. المقاصد النّحويّة لبدر الدّين العيني، تحقيق محمد باسل عيون السّود، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1، 2005.
59. المقتضب للمبرّد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، بدون تاريخ.
60. المقرّب لابن عصفور، ومعه مُثُل المقرّب للمؤلِّف، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود و علي محمد معوّض، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1، 1998.
61. المقصور والممدود، للفرَّاء، أخرجه عبد العزيز الميمني، دار قتيبة، طبعة 1983م.
62. همع الهوامع للسيوطي، تحقيق عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، بدون تاريخ.